أوصى بتوثيق وحفظ مواردها الوراثية

تقرير: اليمن من أغنى بلدان شبه الجزيرة بالمصادر الوراثية النباتية والغذائية

■ «صنعاء/سبأ

قال تقرير وطني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أن اليمن من أغنى بلدان شبه الجزيرة العربية بالمصادر الوراثية النباتية الزراعية والغذائية نتيجة لتنوع بيئاتها التي تصل إلى ما يزيد عن الفين و٩٠٠ نوع تنتمي إلى ١٧٥ عائلة نبات مسجلة محليا.

وأشار التقرير الذي اعده نخبة من الباحثين والاكاديميين المتخصصين في مجال الاصول الوراثية، إلى أن العديد من المصادر الوراثية النباتية والزراعية في اليمن مهددة بالانقراض والتلاشي.

وأوصى بضرورة اعداد برنامج فاعل لتوثيق وحفظ الاصول للموارد الوراثية المختلفة، باعتبارها ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها.

ولفت إلى أن تحسين استخدام المصادر الوراثية النباتية في الغذاء والزراعة يسهم في تعزيز كفاءة الإنتاج الزراعي ورفع قدرته على الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي.

وكشف التقرير عن عدم وجود تشريعات أو سياسات في الوقت الراهن قيد التنفيذ في اليمن للتعامل بشكل محدد مع المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة باستثناء عدد محدود من البنود المتعلقة ببعض جوانب المحافظة عليها، مبينا أن هناك ما يسمى بالبرنامج الوطني للمصادر الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمكون من عدة برامج فرعية بهيئة البحوث والإرشاد الزراعي من خلال المركز الوطني للمصادر الوراثية تحت مظلة وزارة الزراعة والري وفي جامعتي صنعاء وعدن كليتي الزراعة وبالهيئة العامة لحماية البيئة التابعة لوزارة المياه والبيئة وبالمؤسسة العامة لاكثار البذور المحسنة التابعة لوزارة الزراعة .

ووفقا للتقرير فإن برامج تحسين المحاصيل الغذائية في اليمن والتي تضمنت جمع وحفظ العديد من الموارد الوراثية، لعبت دورا هاما خلال السنوات العشر الماضية تمثل في رفع غلة المحصول واستدامة الإنتاج، وبين أن ما تم جمعه وحفظه من الموارد الوراثية أصبحت متوفرة لمربي النباتات وغيرهم من الاختصاصيين الآخرين العاملين في برامج إدارة المحصول في القطاعات المختلفة المعنية الامر الذي ساعد على اطلاق الاصناف المحسنة للمحاصيل المختلفة الموجهة للتغلب على معوقات الإنتاج ما اسهم في تحسين الأمن الغذائي في البلاد، والموارد الوراثية تشمل النباتية والحراجية والموارد والحيوانية والمائية وكذا الموارد الوراثية للكائنات الحية الدقيقة للاغذية والزراعة.

وتلعب المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة دورا هاما في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي، ولقد حافظ المزارعون اليمنيون على هذه المصادر واغنوا تنوعها حيث قاموا باقتنائها واستخدامها وحفظها .

ويهدف مواجهة الطلب المتزايد باستمرار للاجيال الحالية والمستقبلية وتلبية احتياجاتهم من الغذاء فإن كثيراً من الدول قامت بتبني سياسات وإدارة استخدام كفوءة للمصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة بما يساعد في حفظها وحمايتها من الانقراض .

وبحسب خبراء وباحثين في مجال الزراعة فان المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة تستخدم لإيجاد افضل الاصناف المناسبة لظروف بيئية معينة. كما تستخدم لزراعة محاصيل مختلفة في اقاليم البيئات الزراعية المختلفة.

وتستخدم المصادر الوراثية النباتية للغذاء والزراعة لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية لاسيما محاصيل الحبوب الغذائية بمختلف أنواعها.

ويؤكد مدير عام الإرشاد والتدريب الزراعي بوزارة الزراعة والري الدكتور منصور العاقل أن الاصول الوراثية بحد ذاتها مورد وطني هام بحاجة إلى الاهتمام والتطوير من خلال اعداد برنامج فاعل لتوثيق كافة الاصول الوراثية للمحاصيل والنباتات الطبيعية التي توجد في اليمن، مشيرا إلى أهمية تفعيل الأنشطة والجهود في مجال الاصول الوراثية وتشجيعها من خلال الاستفادة من ميزانية الهيئة العامة للبحوث الزراعية المرصودة لهذا الغرض أو مضاعفتها.

إلى جانب التنسيق مع المراكز الدولية الخاصة بحفظ الاصول للموارد الوراثية الزراعية والنباتية للعديد من الدول ومن ضمنها اليمن واخذ نسخ منها للاستفادة في عملية استنباط الاصناف الجيدة وكذا حماية اصناف النباتات النادرة وكذا اشتمل على تنفيذ جملة من الأنشطة الهادفة لهذا الغرض منها تجديد بذرة المربي للمحصول.

وبين الدكتور علوان انه تم التركيز على اكثار تقاوي الأساس للبصل من خلال حقل إنتاج ابصال الأساس خلال الموسم ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ م والذي اشتمل على تقييم وإنتاج ابصال الأساس للاصناف بافطيم محسن ١ بافطيم محسن٢ ، بافطيم أصفر.

وفيما يتعلق بتثبيت البصمة الوراثية أوضح الدكتور عبدالله علوان أن وزارة الزراعة والري عندما اكتشفت أن محصول البصل الاحمر يصدر من قبل بعض الدول العربية التي تنسب اصوله الوراثية لها، عملت من خلال الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي على تثبيت البصمة الوراثية لمحصول البصل الاحمر وتسجيلها في منظمة الاغذية والزراعة العالمية الفاو بحيث لا يمكن لاي دولة أخرى أن تنسب الاصل الوراثي لهذا المحصول إليها.

هذا وأوصت المنظمة العربية للتنمية الزراعية اليمن بضرورة تثبيت البصمة الوراثية للاصول الوراثية لمحاصيلها الزراعية تفاديا من انتقالها للخارج .

وأشارت المنظمة إلى أن الاحتفاظ بالأصول الوراثية للمحاصيل الزراعية حق مشروط لاي بلد وفقا لحقوق الملكية الفكرية.

وقالت أن إمكانية الحفاظ على الاصل الوراثي للمحصول في أي بلد يعتمد على تثبيت البصمة الوراثية له في المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في المجال الزراعي ما يمنع انتقال الاصل الوراثي لاي محصول ونسبه لغير بلد المنشأ عند تثبيت البصمة الوراثية له.

بدوره أشار الخبير الدولي لشؤون المنظمة العالمية للملكية الفكرية الدكتور حسن البدران إلى أن الاصل الوراثي للمحاصيل الزراعية حق مشروع في الملكية الفكرية تكفله القوانين والتشريعات الدولية.. داعيا الدول النامية إلى حماية الاصول الوراثية لمحاصيلها الزراعية وتسجيلها وحفظها لدى المنظمات الدولية، ونبه اليمن إلى أهمية حفظ وتوثيق الاصول الوراثية لمحاصيلها الزراعية لاسيما محصول البن الذي بدأت بعض أنواعه النادرة تختفي وربما انتقلت زراعتها إلى بلدان أخرى .

وأشار إلى أهمية تسجيل تلك الاصول وطنيا ولدى المنظمات الدولية المختصة بالأمن الغذائي .

بعض أنواع واصناف المحاصيل والفواكه والخضروات من خطر التدهور والضياع.

ولفت إلى أن هناك العديد من أصناف وأنواع محاصيل الفواكه والخضروات بدأت تختفي من الأسواق المحلية وتتعدم ما يدعو إلى أهمية الرجوع إلى المصادر الوراثية والاستفادة منها في عملية اكثار هذه الأصناف ونشر زراعتها .

مدير عام محطة البحوث الزراعية بمدينة سيئون محافظة حضرموت الدكتور عبدالله علوان أكد أن الحفاظ على الاصول الوراثية للمحاصيل الزراعية امر مهم وضروري باعتبارها حقوق ملكية فكرية للدولة لابد من الحفاظ عليها ومنع نسبها للاخرين.

وأوضح في هذا الصدد أن المحطة اعدت خلال العامين ٢٠٠٧ -٢٠٠٨م برنامجا زراعيا لحفظ الاصول الوراثية للبصل الحضرمي صنف بافطيم، وان هذا البرنامج جاء ضمن استراتيجية المحطة البحثية للحفاظ على الاصول الوراثية للمحاصيل الزراعية حيث

رأي اقتصادي

الجذور التكنولوجية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ «ليس بخاف على التقنيين والمبرمجين والفنيين أن التكنولوجيا والمعلوماتية صدرت من مختبرات الجيوش ووكالات الاستخبارات والمخابرات إلى قطاع رجال المال والأعمال والاقتصاد واتسمت بانتقال المعلوماتية والأنظمة والمعدات من ساحات الجيوش والشرطة ومراكز الاستخبارات والمخابرات إلى الشركات ومعامل الإنتاج والتصنيع، فالاتصالات والمعلوماتية التي نستخدمها اليوم كالهاتف المحمول والبيجر وشبكة الإنترنت والفاكس والحاسب المحمول والاتصالات عبر الأقمار الصناعية ورسائل البريد الإلكتروني انطلقت من ميادين الجيوش والشرطاوية والوكالات الاستخباراتية.

كما أن شبكة الإنترنت التي غلب على صفتها عالم المعلوماتية هي ذاتها نتاج جيوشي شرطوي وتستخدم من قبل الجيش والشرطة الأمريكية والبريطانية والروسية وصدرت للقطاعات الاقتصادية، وتتضح صورة انتقال التكنولوجيا أكثر في صناعة الحاسب الآلي التي تعتبر أكثر الصناعات تقدماً والسرعة الفائقة وتدفق المعلومات من خلاله والهوية الإلكترونية التي حلت مكان التواقيع الإلكترونية والتشفير في أكثر من وسط إلكتروني والمحتوى على معظم المعلومات الشخصية التي تعود لمستخدمي البريد الإلكتروني وزوار المواقع الذين يقومون بالدخول إلى حساباتهم المصرفية أو الذين يطلبون أوراقاً رسمية من مواقع حكومية لتسهيل حياة المواطنين.

ومما سبق يتضح لنا أن جذور انتقال قيادة التكنولوجيا واضح من الجيوش والشرطة ووكالات الاستخبارات إلى الشركات ومعامل الإنتاج والتصنيع، إلا أن الأكيد أن ثمة تغيرات عميقة حدثت تدل على النشاط الحاصل في هذا القطاع والأرقام والميزانيات المرصودة وأصبحت الأسواق على حافة عصر جديد رافقتها ثورة رقمية حديثة وجديدة وارتفاع الإنفاق التكنولوجي والتجاوب مع المتغيرات وفهمها لمعنى وأصول التكنولوجيا.

تصدير ٩٣٣ طنا من الأسماك عبر ميناءي عدن والحاويات خلال أبريل الماضي

■ «عدن/سبأ

بلغت كمية الصادرات السمكية عبر ميناءي عدن والحاويات خلال أبريل الماضي ٩٣٣ طناً و٤٠٠ كيلو جرام من الأسماك بقيمة ٤٣١ مليوناً و٧٥١ ألف ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن الأسماك المصدرة شملت الشمد والشروخ والحبار والجمبري والقد وغيرها من الاحياء المائية إلى عدد من البلدان العربية.

وبين هادي أن ما تم تسويقه للاستهلاك المحلي خلال الفترة نفسها من الصيد التقليدي بلغت نحو ١٥٦ طناً و٤٨١ كيلوا جراماً وبقيمة بلغت نحو ٩٣ مليوناً و٨٨٨ ألف ريال.

وارجعت الزيادة في كمية الاصطياد إلى النشاط الملاحي المتنامي لمكتب الاصطياد والحاويات والطلبات المقدمة من الشركات الأجنبية لاستيراد الأسماك اليمنية.

٥ر١٦٤ مليار ريال إجمالي قيمة إنتاج اليمن من الخضار في ٢٠١٠م

■ «كتب/منصور شايع

ارتفع إجمالي قيمة إنتاج بلادنا من الخضار خلال العام الماضي إلى أكثر من ١٦٤ مليارا و٥٠٨ ملايين و٣٨٨ ألف ريال ، مقابل حوالي ١٣٠ مليارا و٨١٣ مليون ريال في العام السابق ٢٠٠٩م مسجلة زيادة تجاوزت ٣٣ مليارا و٦٩٥ مليونا و٣٨٨ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي وصل إلى نحو ٢٥,٧٪ .

وذكرت بيانات حديثة صادرة عن وزارة الزراعة والري حصلت عليها "الثورة" أن كمية إنتاج الخضار قفزت من نحو مليون و٩٠ ألفا و٤٧٩ طنا في العام ٢٠٠٩م إلى حوالي مليون و١٦٥ ألفا و١٤ طنا، مسجلا زيادة بلغت ٧٤ ألفا و٥٣٥ طنا وبمعدل نمو سنوي ٦,٨٪ .

وبحسب البيانات فإن كمية إنتاج الطماطم زادت من حوالي ٢٥١ ألفا و٢٦٩ طنا في العام السابق بقيمة إجمالية ٢٨ مليارا و٢٥ مليون ريال ، إلى ٢٦١ ألفا و٩٣٠ طنا بقيمة ٢٩ مليارا و٤٢٢ مليونا و٢٠٨ آلاف ريال العام الماضي .

فيما سجلت كمية إنتاج البصل في ٢٠١٠م ٢٢٣ ألفا و٨٦٠ طنا بقيمة ٣١ مليارا و١٢٦مليونا و٦٨ ألف ريال، مقابل ٢١٥ ألفا و٥٠٠ طن بقيمة ٢٤ مليارا و٩٤٠ مليون ريال ، وارتفعت كمية إنتاج اليمن من البطاطس من نحو ٢٧٨ ألفا و٢٢ طنا بقيمة ٣٨ مليارا و١١٣ مليون ريال في ٢٠٠٩م إلى ٣٠٣ آلاف و٣٨٠ طنا بقيمة ٥١ مليارا و٧٢٧ مليونا و٢٦٨ ألف ريال في ٢٠١٠م .

ولفتت البيانات إلى أن كمية إنتاج الحبحب قفزت من حوالي ١٧٢ ألفا و١٤٨ طنا بقيمة ٢٢ مليارا و٥٨٤ مليون ريال في ٢٠٠٩م إلى ١٨٨ ألفا و٧٩٢ طنا بقيمة ٣٠ مليارا و١٠٠ مليون و٣٦٢ ألف ريال في ٢٠١٠م . فيما سجلت كمية إنتاج الأخرى في ٢٠١٠م ١٨٧ ألفا و٥٢ طنا بقيمة ٢٢ مليارا و١٣٢ مليونا و١٥٢ ألف ريال م ، مقابل ١٧٣ ألفا و٥٠٠ طن بقيمة ١٦ مليارا و٤٥١ مليون ريال في العام السابق .

٣٪ متوسط النمو السنوي في كمية إنتاج اليمن من المحاصيل النقدية

■ «كتب / منصور شايع

سجل متوسط نمو كمية إنتاج اليمن من المحاصيل النقدي بمختلف أصنافها خلال الأعوام ١٩٩٠م - ٢٠١٠م حوالي ٣٪ . حيث سجل إجمالي إنتاج هذه المحاصيل خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس نحو ٣١ ألفا و٤٦٦ طن ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٤٣ ألفا و٤٣١طنا ليتجاوز في العام ٢٠٠٤م نحو ٦٨ ألفا و٣٤٦طنا .

وأوضحت بيانات حديثة حصلت عليها الثورة " أن كمية إنتاج اليمن من المحاصيل النقدية وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٨٨ ألفا و٨٥٢ طنا ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٩٠ ألفا و٦٨١ طنا حتى وصلت كمية الإنتاج في العام الماضي إلى ٩٢ ألفا و٨٥٦ طنا.

وذكرت البيانات أن متوسط نمو كمية إنتاج التبغ احتلت المرتبة الأولى من بين مجموع أصناف المحاصيل النقدية في خلال العشرين عاما الماضية حيث بلغت ٧٪ ، حيث سجلت كمية إنتاج التبغ خلال العام ١٩٩٠م حوالي ٦ آلاف و ٧٧٩ طنا ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٨ آلاف و٦٩ طنا ليتجاوز في العام ٢٠٠٥م ١٧ ألفا و٦٩٤ طنا .

ووفقا للمعلومات فان كمية إنتاج التبغ وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٢٢ألفا و٥٤ طنا ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٢٢ ألفا و٥٧٧ طنا ، حتى وصلت الكمية في العام الماضي إلى ٢٣ ألفا و١٧٨ طنا .

وسجل كمية إنتاج البن نموا سنويا في المتوسط في نفس الفترة حوالي ٥٪ لتحتل المرتبة الثانية في معدل النمو السنوي بين تلك المحاصيل. إذ سجلت الكمية المنتجة خلال العام ١٩٩٠م حوالي ٧ آلاف و٤١١ طنا، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٨ آلاف و٩٩٣ طن ، ليتجاوز في العام ٢٠٠٤م ١٠ آلاف و٢٦٠طنا .

وأشارت البيانات إلى أن كمية إنتاج البن وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ١٨ ألفا و٧٨٨ طنا ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ١٨ ألفا و٩٢٤ طنا ، حتى وصلت كمية إنتاج هذا المحصول في العام الماضي إلى ١٩ ألفا و٢٩ طنا .

وبحسب البيانات فإن نمو كمية إنتاج السمسم بلغت في المتوسط حوالي ٣٪ سنويا ، إذ سجلت كمية الإنتاج في سنة الأساس حوالي ٩ آلاف و٤٣٢ طنا ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ١٤ ألفا و٣٧ طنا ، ليتجاوز في العام ٢٠٠٤م ١٩ ألفا و١٨١ طنا . مفيدة بأن كمية إنتاج السمسم قفزة في العام ٢٠٠٨م إلى ٢٣ ألفا و٨٩٥ طنا ، ووصلت في العام التالي إلى نحو ٢٤ألفا و٢٨٥ طنا ، حتى وصلت كمية إنتاج هذا المحصول في العام الماضي إلى ٢٥ ألفا و٤٩٥ طنا .

ولم تسجل البيانات أي نسبة نمو يذكر في إنتاج القطن غير أنها اكتفت بتوضيح أرقام الإنتاج المتذبذبة من عام لآخر ، حيث أشارت إلى أن إنتاج القطن بلغ في العام ١٩٩٠م ٧ آلاف و٨٣٩ طنا وزاد هذا الرقم إلى ١٢ ألفا و٣٦١ طنا في ١٩٩٥م لتجاوزت في العام ٢٠٠٤م ٣٠ ألفا و٥٤٦ طنا . لتبدأ بعد هذا العام سلسلة التراجع في الإنتاج مسجلة ٢٠ ألفا و٥٧٣ في العام التالي وتزيد في العام ٢٠٠٨م إلى ٢٤ ألفا و١١٥ طنا ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٢٤ ألفا و٨٩٥طنا ، حتى وصلت كمية إنتاج هذا المحصول في العام الماضي إلى ٢٥ ألفا و١٥٤ طنا .

دراسة حديثة تؤكد: الإدارة الكفؤة لأملاك الدولة ومؤسساتها ستوفر أموالاً كبيرة لخزينة الدولة

■ «كتب/عبدالله الخولاني

أوضحت دراسة حديثة انه يمكن توفير إيرادات غير نفطية من خلال رفع مستوى إدارة أملاك الدولة العامة من الأراضي والعقارات والممتلكات الأخرى من حيث الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك المشروعات العامة (مثل المنطقة الحرة في عدن وغيرها) وأملاك الأوقاف وإدارة المؤسسات والشركات العامة وفق الأسس الاقتصادية والمعايير المحاسبية الحديثة، وتوريد حصة الحكومة من فائض أرباحها أولاً بأول .

مؤكدة على أهمية إدارة الدين العام الخارجي إدارة كفئة، تحقق الاستفادة الكاملة من القروض الممنوحة لبلادنا، وبحيث لا يتم اللجوء إليها إلا وفق أسس اقتصادية ولتمويل مشاريع استثمارية الإسراع في إقرار التشريعات القانونية والتنظيمية المالية وتطوير التشريعات القائمة فيها بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وترفع من مستوى الخدمات العامة مثل إقرار الرسوم القضائية دراسة جدوى إنشاء صندوق موازنة يمول من إيرادات النفط في حالات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ويخصص لتمويل عجز الموازنة العامة في حالات انخفاض الأسعار العالمية للنفط وأوضح أن أهمية

السياسات والإجراءات المتعلقة بترشيد الإنفاق العام واحتواء النفقات الجارية تستمد أهميتها من الدور الهام الذي تؤديه في حفز النمو الاقتصادي والتسريع بعملية التنمية والتخفيف من الفقر.

وتتضمن هذه السياسات والإجراءات تحسين إدارة النفقات العامة من خلال إجراءات إعادة هيكلتها بما يؤدي إلى إعادة ترتيب جوانب ومجالات الإنفاق العام بخفض الإنفاق على المجالات والجوانب غير الضرورية والتي لا تحقق عوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية، وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق على المجالات والجوانب التي تساهم في حفز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر بزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين مستواها وزيادة فاعليتها، وبالذات خدمتي التعليم والصحة، وكذلك توسيع قاعدة المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي كما يمكن وضع إطار مالي يُمكن المؤسسات والشركات العامة من العمل على أسس تجارية، بما في ذلك وضع مؤشرات مستهدفة يساعد على تقييم أدائها سنوياً.

وطالبت بإيجاد معالجات للوحدات الإدارية ذات الموازنات المستقلة شكلاً عن الموازنة العامة للدولة، وتنشيط دورها في حفز النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. فالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات التابعة لوزارة الخدمة المدنية ?على سبيل المثال- يمكن لها من خلال مواردها المالية وأنشطتها الاستثمارية المساهمة بدور كبير في الاقتصاد الوطني، ونفس الأمر بالنسبة لوزارة الأوقاف وتحسين قدرات وزارة المالية على تنبؤ الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة وبحيث يتم تحديث هذه التنبؤات بشكل منتظم ودوري (نصف كل سنة) بالإضافة إلى رفع مستوى مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة من خلال متابعة التطورات المالية الإجمالية بصفة دورية (ربع سنوي ونصف سنوي) كأساس لتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحية.